hamad.algayeb@alwasatnews.com

بعد 45 عاماً من إعلان بورقيبة تحرير المرأة التونسية

مكاسب قانونية تغلفها معركة صامتة في الأسرة

صلاح الدين الجورشي*

□ «لا ترددوا مثل هذه الإشاعة» هو عنوان لتعليق إحدى الصحف التونسية جاء رداً على خبر غير صحيح راج كثيراً خلال الأسابيع الماضية مفاده أن النية تتجه نحو التخلي عن قانون منع تعدد الزوجات والسماح للتونسي بزوجة ثانية. ليست المرة الأولى التي تروج فيها مثل هذه الأخبار، لكنها انتشرت بقوة خلال الأيام الأخيرة وعمت غالبية الأوساط. وعلى رغم التكذيب فإن الاستعداد لتقبل مثل هذه الروايات يبقى قائماً لأن ذلك مرتبط بقصة تحرير المرأة في تونس.

بدأت القصة في 13 اغسطس/آب من العام 1956 تاريخ صدور مجلة «الأحوال الشخصية» التي ألغت معظم أحكام الاسرة التي صيغت عبر قرون حسب المرجعية الفقهية للمذهبين المالكي والحنفي. ولم تمض سوى سنوات قليلة على ذلك التاريخ الذي أصبح عيداً رسمياً يحتفل به سنوياً، حتى أحدثت تلك المجلة انقلاباً ضخماً في المجتمع، ومنحت السلطة السياسية شهادة عبور إلى الساحة الدولية. وأصبح يشار إلى تونس بكونها البلد الإسلامي الثاني بعد تركيا الذي لا يسمح فيه بتعدد الزوجات، ولا تطلق النساء إلا بحكم قضائي يضمن حقوقهن المالية والأسرية، ولا تزوجن إلا بموافقتهن الصريحة أمام عدول إشهاد. ولكن على رغم مرور 46 عاماً على دخول تلك التشريعات حيز التنفيذ، فان قسماً واسعاً من الرجال التونسيين لا يزالون يعتقدون بأن المرأة «استغلت» هذه المكتسبات القانونية والاجتماعية لتغيير «موازين القوى» داخل الأسرة لصالحها، أو يتهمونها بأنها «أساءت» أحياناً التعامل مع هامش الحرية الذي أصبحت تتمتع به، وهو ما تنكره النساء.

ما أن استقلت تونس (20 مارس/آذار 1956) حتى سارع الزعيم الحبيب بورقيبة بتشكيل لجنة لمراجعة قوانين الأسرة. ولم تمض سوى أشهر قليلة حتى تم التصويت لصالح المجلة الجديدة. وعندما أحس بورقيبة بوجود تردد في مسألة الموقف من تعدد الزوجات حين مالت غالبية أعضاء اللجنة إلى تقييد ذلك بشروط، تدخل شخصياً وحسم الأمر في اتجاه إلغائه، وتجريم من يقومون به ومعاقبتهم بالسجن. وعلى رغم أن القرار جاء مفاجئاً حتى للحركة النسائية التونسية، ومربكاً للمجتمع ولعلماء الزيتونة الإ أنه لم يلق يومها معارضة قوية وواسعة. ولعل ذلك يعود إلى عدة عوامل من أهمها: أن القرار اتخذ ضمن سياق غمرة الحماس الجماعي باستقلال البلد والشروع في تأسيس دولة تونسية لحماً ودماً للمرة الأولى في التاريخ حسب اعتقاد بورقيبة.

أما العامل الثاني فيعود إلى التردي الكبير الذي آلت إليه أوضاع الأسرة التونسية على مختلف الأصعدة الاجتماعية والقانونية بعد قرون من الجمود، زادتها مرحلة الاستعمار فوضى وظلماً مما كان يستوجب القيام بإصلاحات عاجلة وجوهرية. وثالثاً الضعف الكبير الذي أصاب المؤسسة الزيتونية التي – على رغم انخراط طلبتها وخريجيها في النضال الوطني العام – إلا أنها فقدت تاريخيا القدرة على قيادة المجتمع سياسياً وثقافياً نتيجة عجزها عن التأقلم مع شروط المرحلة التاريخية علمياً ومعرفياً وهيكلياً، ما عجل بإلغائها خلال السنوات الأولى للاستقلال، وهو القرار الذي مكن بورقيبة من التخلص من خصم كان يخشى أن تعود له الروح في يوم من الأيام ويلعب في المستقبل دور السلطة المضادة.

الحبيب بو رقيبه والرئيس التونسي زين العابدين بن علي

بورقيبة: التشريع مدخل للتغيير والتحكم

إضافة إلى إيمان بورقيبة بعدالة قضية المرأة وبحقوقها الأساسية، كان أيضاً يرى في تحرير النساء سلاحاً فعالاً. فالحاكم الذي يكسب ود النساء وتعاطفهن يتعزز نفوذه بشكل كبير. وهو ما تحقق للرئيس التونسي الراحل وعزز مكانته في الغرب وعلى الساحة الدولية، وساعده كثيراً – إلى جانب عوامل أخرى – على نسج علاقات استراتيجية مع أوروبا وأميركا فاعتباره زعيماً غير عادي يستحق الدعم والاحترام.

كان بورقيبة محامياً، وهو ما يجعله يراهن على دور التشريعات في إحداث التغييرات العميقة في المجتمع. لهذا شرع منذ انفراده بالحكم في تحديث كل المنظومة القانونية الخاصة بالدولة والمجتمع مما أثر بشكل واضح في مجمل الاوضاع العامة، وغير العلاقات والعقليات والهيكلة العامة للمجتمع التونسي. وشكل خروج النساء بكثافة الى فضاءي الدراسة والشغل في إحداث نقلة نوعية غيرت المشهد العام، وفرضت نسيجاً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً مغايرا لما كان سائداً. انقرضت الاسرة الممتدة لتحل محلها الاسرة الصغيرة. ومع إحكام سياسة تنظيم النسل التي راهن عليها بورقيبة – خلافاً للجزائر مثلاً – وسهر شخصياً على تنفيذ برامجها، تراجعت نسبة الولادات. وبحسب آخر الاحصاءات فان عدد الرجال اصبح يفوق قليلاً عدد النساء، فهم في حدود 50,4 بالمئة وهن لا تقل نسبتهن عن 49,6 بالمئة. كما اظهرت نتائج امتحانات البكلوريا (امتحان ختم دروس المرحلة الثانوية) للسنة الدراسية الماضية عن تفوق ملحوظ للفتيات على الفتيان بفارق بلغ حدود ثمانية آلاف. وتضاعف عدد العاملات 11 مرة خلال 23 سنة الاخيرة. وتشير الدراسات الى ان المرأة التونسية تحتل الصدارة في العمل بقطاع الصناعات المعملية بنسبة لا تقل عن 45,9 في المئة.

التونسيات والسياسة والمعارضة

هذا النسق السريع في تغير البنية الاجتماعية دفع بإحدى الصحف المحلية الى المبالغة في القول بأن هناك «زحفاً نسائياً على كل المواقع مما جعل الرجال في حال دفاعية»، فالميدان السياسي لا يزال يكاد حكراً على الوسط الذكوري، اذ ان نسبة النساء في الحكومة خلال العام 2001 لم تتجاوز 9,3 من مجمل الاعضاء، و11,5 بالنسبة لمجلس النواب. حتى هذه النسب الضعيفة لم تكن نتيجة تطور طبيعي وتلقائي في عمليات انخراط النساء في النشاطات السياسية، وانما جاء بقرار من اعلى سلطة بالبلاد وفق نسب تضبط سلفا.

كما يلاحظ أن نسبة مشاركة العنصر النسائي في أحزاب المعارضة بقي ضعيفاً حتى في صفوف التنظيمات اليسارية او الليبرالية. الاستثناء الذي حصل خلال الثمانينات يتعلق بالحركة الاسلامية التي نجحت في استقطاب اعداد غفيرة من النساء، لكن ادوارهن بقيت ثانوية وهامشية في الهياكل القيادية الحزبية وفي العمل السياسي المباشر. وامتدت هذه الظاهرة لتشمل ايضا النقابات والجمعيات المستقلة النشيطة.

فسر البعض هذه الظاهرة بكونها نتيجة استسلام عموم النساء التونسيات للسلطة السياسية التي يعتبرنها بمثابة «ولية أمرهن» فهي التي قادت «عملية تحريرهن» وهي «المفوضة» لاستكمال دورها في حماية مكاسبهن وحقوقهن. ويعتبر هؤلاء أن هذه «الاستقالة السياسية» المتفشية في أوساط النساء التونسيات تشكل ابرز نقاط ضعفهن اجتماعياً وسياسيا.

مع ذلك لا تخلو الساحة النسائية المحلية من وجوه نسائية نشيطة سواء داخل أجهزة الحكم او في صفوف المعارضة. آخر مثال على ذلك المحامية راضية النصراوي التي شنت في مطلع هذا الصيف اضرابا عن الطعام استمر اكثر من شهر طالبت من خلاله باطلاق سراح زوجها حمة الهمامي (زعيم حزب العمال الشيوعي التونسي) المحكوم عليه بثلاث سنوات سجنا بعد لجوئه الى السرية سنوات عدة. وراضية النصراوي – على رغم توجهها اليسارى – عرفت بدفاعها عن كل مساجين الرأي بمن في ذلك المعتقلون الاسلاميون. كما اشتهرت بمناهضتها الشديدة لتعذيب الموقوفين والسجناء. اما الصحافية الناشطة الحقوقية سهام بن سدرين فأصبحت اشهر من نار على علم بعد ايقافها فترة وجيزة وتطوع اكثر من 350 محامياً للدفاع عنها. وبن سدرين ناطقة باسم جمعية للدفاع عن حقوق الانسان لم تتحصل بعد على الرخصة القانونية وتحمل اسم «المجلس الوطني للحريات في تونس» الذي يصدر تقارير دورية عمّا يراه تجاوزات خطيرة في هذا المجال. أما «الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات» فهي منظمة نسوية صغيرة لكنها نشيطة ومستقلة، تتميز بكونها ربطت بين نضالها من أجل تحقيق المساواة المطلقة بين النساء والرجال وبين المسألة الديمقراطية، وتصر على رفض تحويل مسألة تحرير المرأة الى ورقة سياسية بيد الحكم او الوصول الى الحكم. وهو ما أدى بهذه الجمعية الى الاصطدام في اكثر من مناسبة مع السلطة، والوقوف إلى جانب القوى المدنية والسياسية المطالبة باحترام الحريات العامة والفردية. كما تعتبر من أشد المجموعات المناهضة للاسلاميين.

وما يلفت الانتباه أن السلطة غالبا ما تتحاشى اعتقال معارضيها من النساء ومحاكمتهن ووضعهن في السجون لفترات طويلة، خشية الطعن في صدقية خطابها السياسي الذي يتخذ من مقولة تحرير المرأة إحدى مرتكزاته الأساسية. لكن ذلك لم يمنع النظام من أن يضايق أو يحاكم أحيانا عددا من المناضلات اليساريات أو الناشطات في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وتكرر الأمر مع الإسلاميات – خصوصاً اللاتي كن يتحملن مسئوليات تنظيمية في حركة النهضة المحظورة – واللاتي تعرضن لمضايقات شديدة وللإيقاف والمحاكمة خصوصاً خلال مرحلة التسعينات.

وغادر جميعهن السجون، وسويت ملفات العديد منهن، لكن البعض ما زلن يتعرضن لصعوبات اقتصادية واجتماعية خصوصاً بالنسبة لارتداء الحجاب أو الحصول على عمل أو وظيفة حكومية.

المعركة الصامتة

هذا الانقلاب الاجتماعي الذي حصل في حياة النساء التونسيات أكسبهن الكثير من الحصانة القانونية والثقة القوية بالنفس، لكنه في المقابل جعلهن يواجهن ظواهر جديدة ويخضن «معركة» مستمرة – مكشوفة حينا وخفية في معظم الأحيان – وهي معركة فرض الذات والنفوذ داخل الفضاءات الأسرية والاجتماعية. فعدد واسع من الرجال – بمن في ذلك متعلمون ومثقفون – لا يزالون يعتبرون أنهم فقدوا احتكار القرار داخل الأسرة وأن سلطتهم تضررت أخيراً كما أن احتلال مسألتي الدراسة والشغل مكانة رئيسية في أولويات الفتاة التونسية نتج عنه في السنوات الأخيرة تأخر سن الزواج الذي تراجع من 21 سنة في العام 1970 إلى حوالي 26 سنة حالياً. وتذكر مجلة (الملاحظ) أن العنوسة في تونس بلغت العام 1999 نسبة 37,4 في المئة وهي ظاهرة أخذت تقلق عدداً واسعاً من العائلات التونسية، وأخذت تدفع بفتيات من كل الأعمار والفئات الاجتماعية والمستويات الدراسية والمهنية إلى التأقلم والتكيف مع حياة الوحدة والاعتماد على الذات. كما أن ظاهرة الطلاق هي الأخرى تضخمت قليلا خلال السنوات الأخيرة خصوصاً في صفوف الزيجات الحديثة (من سنة إلى 5 سنوات زواج)، وهو ما يشير إلى وجود أزمة علائقية وفقدان القدرة على التعايش وحسن إدارة الخلافات الأسرية واستمرار نزاعات السيطرة والتملك.

هذه الظواهر الجديدة، يراها البعض مؤشرات خطيرة تتطلب القيام بمراجعات أساسية على أكثر من صعيد، بينما يتعامل معها البعض الآخر على اعتبارها إفرازات طبيعية لتحولات اجتماعية تتجاوز الإطار التونسي وتشمل مختلف المجتمعات البشرية. لكن الأكيد أنه بعد 45 عاما من تغيير التشريعات لصالح المرأة لا يزال النقاش في تونس مستمراً عن دور النساء في بناء مجتمع ناهض ومتماسك وفعال.

* كاتب تونسي

روافد

570 وحدة قبلية و119 لهجة و57 مجموعة أثنية

العلاقات السودانية ـ المصرية... وتداعيات «اتفاق مساكوش»

حسني مبارك

عمر البشير

محمد أبو القاسم حاج حمد*

□ معظم المتحدثين في العلاقات السودانية المصرية إما بدأوا «بترانيم» وادي النيل والعلاقات «الازلية»، وإما ركنوا «للذاتية» المصرية أو السودانية، وندر «الجمع» لديهم بين هذه الذاتية والعلاقات الأزلية.

لذلك تحرص مصر على الموقف «الاستراتيجي التضامني» بينها وبين السودان من منطلقين:

الأول: وهو ان يلتزم السودان بحصته المائية المتفق عليها مع مصر بوصفه «دولة ممر» وبوصفه «مستفيداً» له «طموحاته» الاستثمارية الخاصة.

والثاني: ألا تنشأ علاقات «ذات خصوصية» بين السودان ودول المنبعين، الاثيوبي والاستوائي، لا تكون مصر طرفاً فيها.

ومن المنطلق الثاني ثارت حساسية مصر حين ارتبط السودان بـ«منظمة التجارة التفضيلية لدول شرق إفريقيا» قبل أن يتقرر وضعها هي في هذه المنظمة التي تشمل دول حوض النيل الاستوائي. وكذلك ظهرت حساسيتها تجاه طرح «كنفدرالية القرن الافريقي» التي تشمل السودان واثيوبيا وارتريا وجيبوتي والصومال بمعزل عنها. فإذا كانت مصر تعاني هذه «الحساسية الاستراتيجية» من «دولة الممر» حين تمتد الخرطوم بعلاقات ذات خصوصية مع دول المنبعين المجاورة لها جغرافيا – خلافا لموقع مصر – فكيف تقبل مصر وجود «دولة ممر» ثانية يحكمها توجه افريقي بحت في جنوب السودان ولديها مطلق الحرية من دون روابط تاريخية أو حضارية أو ثقافية مع مصر (حال شمال السودان)، لتتخذ هذه «الدولة الثانية» ما يروق لها من العلاقات الاقليمية الافريقية والدولية؟ وما يروق لها من الاستثمارات المائية بمعزل عن اتفاق 1959 ؟ وكيف إذا اصبحت هذه الدولة الثانية – مع انها دولة مجرى – أقرب لمبدأ نايريري العام 1962 وأقرب للموقف الاثيوبي الراهن.

إن مشكلات شمال السودان، ومهما تكن، قابلة للحل، فكيف – في تقدير مصر – الموقف من دولة جديدة ليس لها «العلاقات الازلية» ذاتها التي تربط بين شمال السودان ومصر؟ سبق للمرحوم صلاح سالم، حين كان مسئولا عن شئون السودان في قيادة ثورة يوليو/ تموز 1950، أن اقترح على رئيس الوزراء السوداني المرحوم اسماعيل الازهري في فترة الحكم الانتقالي الذاتي تدخل القوات المصرية لقمع تمرد الفرقة الجنوبية بقيادة الملازم رينالدو في اغسطس/آب 1955. فرفض الازهري ذلك الاقتراح، وكان مبعث صلاح سالم هو الخوف من انفصال الجنوب وقيام دولة ممر ثانية باتجاه المنابع الاستوائية.

كما رفضت مصر بشدة المشروع البريطاني لإقامة «دولة ابجا الكبرى» التي تضم اثنيات متداخلة في غرب إرتريا وشمالها مع شرق السودان، إذ كانت ستشكل هذه الدولة كيانا آخر يمتد من «حلايب» إلى حدود اثيوبيا مما يطرح مشكلة ممرات مياه النيل من إرتريا والهضبة الاثيوبية... وقد تولى كل من السكرتير الاداري البريطاني للسودان دوغلاس نيوبولد، والحاكم البريطاني لارتريا «ترافاسكس» ترسيم هذا المشروع في العام 1943.

كذلك تحفظت مصر بشدة على اتفاق أديس أبابا في العام 1972 بين نظام نميري واللواء جوزيف لاغو لمنح الجنوب «الحكم الاقليمي الذاتي»، وتمت المفاوضات باشراف اميركي والماني غربي وبرعاية اثيوبية وبمعزل عن مصر. فثارت الحساسية من المنطلقين نفسيهما: محاذير انفصال الجنوب من ناحية، ووجود علاقات ذات خصوصية استراتيجية بين السودان واثيوبيا... وتحت مظلة دولية غربية... فكان ما كان، ولتلك الحقبة أسرارها في بداية عهد المرحوم أنور السادات.

ثم أن المفكر الاستراتيجي المصري «عبدالملك عودة»، وبمعيته بطرس بطرس غالي، الذي كان وزير دولة للشئون الخارجية المصرية، طرحا – حين ضاقا ذرعاً بمخططات السودانيين – ضرورة أن تقفز مصر مباشرة لإقامة علاقات استراتيجية «ثنائية» مع دول المنبعين الاستوائي والاثيوبي، وألا تعتمد على «الرديف السوداني».

فالمشكلة دوما أنه لا توجد تلك اللقاءات – وحتى اليوم – التي توفر متاحات التفكير «المنهجي» و«الاستراتيجي» بين «الباحثين المتخصصين» في البلدين وليس «المختصين السياسيين» فقط في دوائر الخارجية والاستخبارات. إذ تطغى ردود الفعل الوقتية لدى السياسيين من دون «بوصلة اكاديمية علمية».

لم يفت الأوان بعد، ليس لمناهضة دور أميركا و«الايقاد» في مساكوش، فالدور «موضوعي» ومتوازن وتقتضيه مصلحة السودان، ولكن لدعم مساكوش بما هو مصري وبما هو عربي، لأن هناك من يريد «توظيف» مساكوش لفك ارتباط الشمال نفسه بعروبته، وربما لأبعد من ذلك بإسلامه، علماً بأني لا اعتبر «نظام الانقاذ» «اسلامياً» من قريب أو بعيد فهو اقرب ما يكون إلى الانظمة «الربوية» اقتصادا و«الالوغارشية» سلطة و«النفعية» سياسة. أما عروبته فهي «ثقافية موروثة» وليست «حضارية»، ومنهجه الفكري «ايديولوجي تراثي» وليس «معرفياً» و«معاصراً».

ما يجب ان يكون عليه الدور المصري والعربي هو في كيفية الحفاظ على وحدة السودان وسيادته الوطنية الواحدة غير المجزأة في إطار ما قررته مساكوش نفسها، وبما يؤدي لأن يكون تطبيق النظامين في دولة واحدة مدخلاً إلى الثقة الوحدوية وليس الانفصال. ذلك مع يقيني التام أن «قرنق» وحدوي حتى النخاع، ولكن على طريقته، وأن واشنطن مع «الوحدة» وكذلك «الايقاد».

فالمشكلة ليست في الانفصال «المتوهم» ولكن في «تكريس» النظامين واستمرارهما ككيانين متميزين من دون «تداخل دستوري» يهيمن عليهما معاً ويوّحد استراتيجية «النمو» بأكبر من مشروعات «التنمية المجزأة»، وثمة فارق جذري بين تداخل دستوري مهيمن و«نمو استراتيجي متكامل»، وبين كيانين وتنمية مجزأة.

فمشكلة السودان، ومنذ تكوين جغرافيته السياسية في الفترة (1862 / 1874) أنه تحتشد في داخله وعلى مدى مليون ميل مربع حوالي 570 وحدة قبلية، تنطق بنحو 119 لهجة مختلفة، وتتمحور حول 57 مجموعة اثنية، وتتمحور هذه بدورها حول 8 تكتلات اساسية، يشكل فيها العرب 39 في المئة، والنيليون الجنوبيون 20 في المئة والسودانيون الغربيون 14 في المئة والنوبة في الغرب 5 في المئة والنوبة في الشرق والشمال 5 في المئة والوافدون من غرب افريقيا 7 في المئة وابجا في الشرق 5 في المئة، و5 في المئة مجموعات غير محددة.

فحتى يتحول السودان من مجرد كيان جغرافي – سياسي إلى «وطن» تتدامج بداخله مختلف هذه التكوينات لابد من تنفيذ مخطط استراتيجي للنمو الوطني الشامل والمتكامل، بذلك يصبح الانفصال تآمرا في نظر ابناء الاقليم على الاقليم نفسه قبل ان يكون تآمراً على وحدة السودان.

هذا هو مضمون الدور المصري والعربي، أما كيفيته فأن يجلس الاختصاصيون المنهجيون الاستراتيجيون أولاً، فهناك الكثير الذي يجب ان يناقش، أما دون ذلك فإن الأوان لن يفوت على مشاكوس فقط، بل سيفوت على ما هو مقبل وبرغبة ايجابية افريقية وربما بمظلة أميركية ايضا، وأعني بذلك كنفدرالية القرن الافريقي التي ستضم حتما السودان واثيوبيا وارتريا والصومال وجيبوتي، فهل سنقول حينها فات الأوان على الدور المصري وعلى الدور العربي وتحديداً اليمني والسعودي عبر البحر الاحمر الذي تطل عليه هذه الكنفدرالية المحتملة؟

وأكرر في النهاية، حرصا على وحدة السودان في «السيادة الوطنية الواحدة» غير المجزأة دستوريا، وعلى عروبة السودان بالمقاييس «الحضارية» وعلى اسلام السودان بالمقاييس «المعرفية» وعلى دور السودان الافريقي «كطليعة» وليس «خلفية» في محيطات هذه القارة، شرقا باتجاه القرن الافريقي، وجنوبا باتجاه الحزام الاستوائي السواحلي، وغرباً باتجاه الحزام السوداني التاريخي التقليدي، أن تقف «مصرنا نحن»، وليس مصر مياه النيل فقط، كعمق استراتيجي وجيوبوليتيكي وخضاري لنا، وهذا هو دورها المركزي التاريخي إلى اليوم.

فإذا كان المرحوم ساطع المصري قد راود مصر لتلعب دورها العربي كعمق أوسع «للوطنية المصرية» فإني وبكل تواضع أراود مصر لتلعب دورها السوداني الافريقي بما يفرض «شراكتها» الموضوعية على الآخرين، وبأساليب تختلف عما مضى.

* سياسي ومفكر سوداني